

## الخطوة المطلوبة للإصلاح

جاءت المذكرة التي قدمتها غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مشخصة بشكل دقيق وواقعي لما أسمته بـ " المأزق الاقتصادي " ولعلها عبّرت من جانب آخر أبليغ تعبير عن أزمة القرار السياسي الكويتي ، عندما ذكرت بحق أنّ النقص ليس في التشخيص أو الدراسات ، وإنما " جوهر المشكلة ... يتمثل في غياب القرار السياسي ... وتردد التنفيذ إذا أُتخذ القرار وعرقلة هذا التنفيذ وافتقاده للعدالة والحزم إذا بدأ " .

ومؤخراً ، توقفت مذكرة الغرفة ، وكذلك عدد من الجهات والشخصيات الاقتصادية والأكاديمية في أكثر من موضع ، أمام مجموعة من المشكلات والقضايا وقدمت اقتراحات ملموسة لمعالجتها وبخاصة تجاه قضايا عجز الموازنة العامة للدولة ، وعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، وكذلك عدم التوازن في هيكل العمالة ... وهي قضايا حيوية وهامة .

إنّ ما أشارت إليه مذكرة الغرفة عن تقديرات البنك الدولي للمدى الذي يمكن أن يبلغه عجز الموازنة العامة وكذلك حول ضرورة توفير 86 ألف وظيفة للكويتيين حتى سنة 2005 يمثل ناقوس خطر يتطلب ممن يتحمّل المسؤولية السياسية وقفة جادة مع النفس أولاً ، ومصارحة مع المواطن ثانياً ، وقدرة على اتخاذ القرار الصائب والمعالجة المطلوبة وتنفيذهما ثالثاً ، وللأسف فإن هذه الأمور يفتقدها من يتحمل المسؤولية السياسية الحكومية ، ولا يبدو أنه بصدد السعي لبلوغها ويهمنا أن نشير إلى أننا نشارك الغرفة دعوتها لمساهمة القطاع الخاص بدور أكبر في العملية التنموية ونعتقد أن الخطوة الأولى هي وجود مشروع تنموي وطني لتحقيق من خلاله مساهمة القطاع الخاص وغيره من القطاعات في العملية التنموية ، على أسس اقتصادية وتنافسية .

كما أننا نؤكد ما ورد في مذكرة الغرفة بأن الحرية الاقتصادية شرط ديمقراطي وتنموي وتنافسي وهي قرين التقدم والرخاء ، وفي الوقت ذاته فنحن معنيون بالتأكيد على الوظيفة الاجتماعية لكافة عناصر العملية الاقتصادية ، ولا نريد أن يُلغى نهائياً أي دور للدولة في هذا الشأن ، ولكننا نعارض

استمرار النهج الريعي الاستهلاكي للاقتصاد ، والجمود والمركزية في القرار الحكومي وعدم مواكبة العصر والعجز عن مواجهة التحديات الجديدة .

وكما أكدنا غير مرة ، فإن طريق الإصلاح يبدأ بإصلاح القرار السياسي ، وهذا ما نتطلع إليه بأمل واشفاق ...أمل لا نريد أن نفقده ، وإشفاق على الكويت عندما تتأخر خطوات الإصلاح المنشود .